الأمم المتحدة

E/C.2/2001/3/Add.1

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
30 October 2001
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية

الدورة المستأنفة لعام ٢٠٠١

١٤-٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢

تقرير خاص مقدم من منظمة دار الحرية

مذكرة من الأمين العام

إضافة

أولا - معلومات أساسية

١ - كان معروضا على اللجنة، في الجزء الأول من دورتها لعام ٢٠٠٠، شكوى مقدمة من وفد الصين ضد منظمة دار الحرية على أساس أن المنظمة قد دعت عناصر مناهضة للصين لعقد حلقة مناقشة موجهة ضد حكومة الصين، وأنها طلبت لذلك الاجتماع ترجمة شفوية وفرتها الأمم المتحدة، وطُلب إلى المنظمة تقديم تقرير خاص عن أنشطتها في دورتها لشهر حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢ - وكان معروضا على اللجنة، في الجزء الثاني من دورتها لعام ٢٠٠٠، تقرير خاص وردٌّ من منظمة دار الحرية يشرح الحدث. واستمعت اللجنة أيضا إلى ما أدلى به ممثل المنظمة بشأن المسألة. وإضافة إلى هذا، طلب عدد من الوفود إيضاحات بشأن أعمال المنظمة بما في ذلك بنيتها، وآليات اتخاذ القرارات فيها، وصلاتها بحكومة الولايات المتحدة، وهيكلها المالي. وأرجأت اللجنة النظر في الشكوى إلى دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠ ريثما تتلقى ردا من المنظمة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة.

٣ - وكان معروضا على اللجنة، في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠، رسالة من أمانة لجنة حقوق الإنسان ورسالة من المنظمة، والرسالتان تتعلقان بالحدث، وكذلك رد من المنظمة على الأسئلة التي طرحتها اللجنة. وقد أثار عدد من الوفود أسئلة إضافية عن أنشطة منظمة دار الحرية، وذكرت تلك الوفود أن المنظمة قد قامت بأفعال لها دوافع سياسية ضد دول أعضاء (انظر E/2001/8). وقررت اللجنة إرجاء النظر في مركز منظمة دار الحرية إلى أن تتلقى تقريرا خاصا بشأن دور المنظمة والأنشطة التي تضطلع بها في كوبا وإيضاحا بشأن الأسئلة التي طرحها أعضاء اللجنة.

٤ - وكان معروضا على اللجنة، في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠، تقرير خاص مقدم من منظمة دار الحرية (E/C.2/2001/3) وضم هذا التقرير جزءا تمهيديا عاما عن

131101 131101 01-60996 (A)
0160996

المنظمة، كما ضم ردودا على الأسئلة المطروحة من أعضاء اللجنة. وأعرب أحد الوفود عن عدم ارتياحه للتقرير لأنه يعتبره لا يتمشى مع إجراءات اللجنة وممارساتها، وطلب توجيه طلب إلى اللجنة لإعداد تقرير خاص مفصّل. وقررت اللجنة أن تطلب إلى منظمة دار الحرية موافاتها في دورتها المستأنفة لعام ٢٠٠٠ بتقرير خاص مفصل عن أنشطتها التي تضطلع بها في ما يتعلق بكوبا، ولا سيما أنشطتها داخل البلد، بما في ذلك أنشطة الأشخاص الذين أرسلتهم المنظمة إلى كوبا. وينبغي أن يضم التقرير أيضا المعايير التي تتبعها المنظمة في تعيين واعتماد ممثليها إلى اجتماعات الهيئات التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر E/2001/86).

٥ - وأحال قسم المنظمات غير الحكومية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة إلى منظمة دار الحرية هذا الطلب. وفي رسالة مؤرخة ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أرسلت المنظمة التقرير الخاص الذي يرد فيما يلي استنساخ له.

ثانيا - تقرير خاص مقدم من منظمة دار الحرية

مقدمة

أنشأت منظمة دار الحرية في عام ١٩٤١ لجنة مؤلفة من مواطنين بارزين من الولايات المتحدة كانوا يشعرون بالقلق العميق إزاء تزايد التهديد من جانب الفاشية العالمية. ومنذ البداية، اتبعت منظمة دار الحرية في عملها نهجا لا يقوم على الحزبية مطلقا، والشخصيتان البارزتان اللتان كانتا مرتبطتين بتأسيس منظمة دار الحرية هما ويندل ويلكي، وهو جمهوري بارز، كان يعارض انتخاب فرانكلين د. روزفلت رئيسا في عام ١٩٤٠، واليانور روزفلت، زوجة الرئيس، وهي عضو بارز في الحزب الديمقراطي، وقد أنشئت منظمة دار الحرية كمنظمة مكرسة لتوسيع نطاق مراعاة حقوق الإنسان وتعزيز المثل الديمقراطية. وكان مؤسسو منظمة دار الحرية ينظرون إليها على أنها منظمة ستعلو فوق مستوى المناقشات السياسية الحزبية بتكريس نفسها للنهوض بالمعايير المعترف بها عالميا لحقوق الإنسان والحرية. والواقع أن ويندل ويلكي واليانور روزفلت قد أيدا بقوة إنشاء منظمة الأمم المتحدة، كما أن السيدة روزفلت أدت دورا هاما في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو وثيقة تؤدي منظمة دار الحرية أعمالها اليومية اهتداء بها وبوحي منها.

وتحقيق منظمة دار الحرية لرسالتها يقتضي من المنظمة بشكل أساسي أن تعمل بصورة مستقلة عن الحكومة. فكثيرا ما انتقدت منظمة دار الحرية أوجه القصور في الديمقراطية في الولايات المتحدة. ذلك أنها كانت شديدة النقد للسيناتور جوزيف مكارثي والظاهرة المعروفة باسم المكارثية. وكانت منظمة دار الحرية هي النصير للكفاح من أجل تحقيق العدالة العنصرية، وعملت على نحو وثيق مع منظمات مثل الرابطة الوطنية للنهوض بالملونين، ومع أفراد مثل بايارد روستين وروي ويلكينز اللذين قادا النضال من أجل الحقوق المدنية. وعلى المستوى الدولي، دعمت منظمة دار الحرية دعاة الديمقراطية الذين تعرضوا للاضطهاد من جانب الديكتاتوريات اليمينية واليسارية على حد سواء. وكان من بين الأشخاص الذين تلقوا دعما من منظمة دار الحرية كيم داي يونغ، وكورازون آكينو، وفاكلوف هافيل، وأندريه ساخاروف، وأونغ سان سوكي.

وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٠، اشتركت منظمة دار الحرية في رعاية ''المحفل العالمي للديمقراطية'' الذي عقد في وارسو واشترك فيه ٣٠٠ شخص من الزعماء غير الحكوميين ورجال الدولة والعلماء وتحدث فيه الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان (انظر www.fordemocracy.net).

وتكرس منظمة دار الحرية نفسها لتعزيز حقوق الإنسان ورصدها، وتنظر، في عدد من منشوراتها، في

السياسات الراهنة لجميع بلدان العالم، بما فيها كوبا. وفي الدراسة الاستقصائية ''الحرية في العالم'' المنشورة في عام ١٩٧٧، تُقيّم منظمة دار الحرية مدى التزام الدول ذات السيادة بالمعايير المعترف بها عالميا للحقوق السياسية والحريات المدنية. وإضافة إلى ذلك، تنشر منظمة دار الحرية تقارير تتضمن تفاصيل عن حالة حرية الصحافة العالمية وحرية الاعتقاد في جميع أنحاء العالم. وفي جميع الدراسات الاستقصائية التي تجريها، تكون الحريات الأساسية التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي الأساس لتقييماتنا لحالة حقوق الإنسان والحالة السياسية في الولايات المتحدة وفي بلدان أخرى. وفي تقييم حالة الحريات، تطبق منظمة دار الحرية بشكل دقيق نفس المعايير على جميع البلدان أيا كان نظامها السياسي أو بتكوينها الأثني أو الديني أو المنطقة التي توجد فيها.

برامج منظمة دار الحرية

ترعى منظمة دار الحرية عددا كبيرا من البرامج الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وحرية التعبير في أرجاء العالم كافة. وبذا لا يكون مشروع الديمقراطية في كوبا عملا خاصا فريدا، ولكنه برنامج من بين الجهود الكثيرة الرامية إلى توسيع نطاق الأخذ بالديمقراطية وتعزيز المؤسسات الحرة. وتضم مشاريعنا لبناء الديمقراطية ما يلي:

- برنامج الزملاء الزائرين، الذي يُمكّن موظفي الحكومة الشباب والصحفيين وغيرهم من العمل في المؤسسات النظيرة في الولايات المتحدة؛
- برنامج المتطوعين الأمريكيين من أجل التنمية الدولية، الذي يُجنّد مواطنين من الولايات المتحدة ذوي خبرات ومهارات خاصة لإسداء الآراء الاستشارية الطوعية إلى المؤسسات الحكومية والصحافة في الديمقراطيات الحديثة؛
- برنامج تبادل معلومات الأعمال التجارية بين البوسنة والولايات المتحدة، الذي يعزز تبادل خبرات رجال الأعمال في الولايات المتحدة مع أصحاب الأعمال الحرة في البوسنة؛
- برنامج الربط الشبكي الإقليمي، الذي يدعم تطوير مراكز البحث والمشورة وتعاونها العابر للحدود في وسط وشرق أوروبا؛
- برنامج الجنسية في لاتفيا، الذي يساعد مجلس شؤون الجنسية اللاتفي في توعية الجمهور وتثقيفه؛
- برنامج دعم الحكومة الانتقالية الرومانية، الذي يمكّن من تبادل الخبرات بشأن الاتصالات الحكومية والعلاقات الصحفية والإدارة التنظيمية؛
- برنامج الشراكة من أجل المجتمع المدني، الذي يعزّز نمو المنظمات غير الحكومية في صربيا؛
- برنامج الشراكة من أجل الإصلاح في أوكرانيا، الذي يعزّز مؤسسات السياسة العامة ومراكز البحث والمشورة في أوكرانيا؛
- مشروع إعادة الإدماج وتطوير القيادات في صربيا، الذي يعزز العلاقات بين القيادات الديمقراطية الحديثة في صربيا ونظيراتها في الولايات المتحدة، وذلك مع التأكيد خصوصا على تنمية المنظمات غير الحكومية؛
- مشروع مبادرة التعاون البولندية – الأمريكية – الأوكرانية، الذي يُقدم المساعدة إلى المؤسسات الديمقراطية الحديثة العهد في أوكرانيا بناء على تجربة بولندا الناجحة في الانتقال إلى الديمقراطية؛
- برنامج تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون في الجزائر، الذي يهدف إلى تعزيز سيادة القانون وحماية

حقوق الإنسان بالعمل على تحسين المنظمات غير الحكومية وزيادة حرية وسائل الإعلام؛

- برنامج دعم حقوق الإنسان في تيمور الشرقية، الذي يدعم حقوق الإنسان، والمساءلة، والعدالة من خلال التدريب الموقعي في مجال حقوق الإنسان؛
- برنامج دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في أوزبكستان، الذي يسعى إلى تعزيز أعمال الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال التدريب الموقعي.

مشروع الديمقراطية في كوبا

إضافة إلى ذلك، تقوم منظمة دار الحرية منذ عدد من السنوات برعاية مشروع يرمي إلى تعزيز تبادل المعلومات والاتصالات الشخصية في كوبا. وتتبع دار الحرية منذ عهد طويل تقليدا لتشجيع إتاحة مجال ديمقراطي أكبر لمناصري حقوق الإنسان والحريات الفردية في المجتمعات غير الديمقراطية. وقد بينت الخبرة التي اكتسبناها أن من شاركوا في عمليات انتقال ناجحة إلى الديمقراطية يمكن أن يبلغوا رسالة هامة إلى من هم يعملون الآن في الدعوة إلى المزيد من الحرية. ومشروعنا الكوبي هذا يشجع الخبراء الذين ينتمون إلى مجتمعات شهدت عمليات انتقال إلى الديمقراطية على زيارة نظرائهم في كوبا ومناقشة الدروس المكتسبة من عمليات الانتقال السلمية والديمقراطية السابقة.

ومن بين الأهداف الأساسية لمنظمة دار الحرية تشجيع المناقشة بين مناصري الديمقراطية في كوبا ونظرائهم من مجتمعات شهدت عمليات انتقال سياسية إلى الديمقراطية. وشهد العالم خلال السنوات الخمسة والعشرين الماضية تحولا ديمقراطيا هائلا طال كل منطقة وكل ثقافة. وتنتشر المجتمعات التي تعتنق حاليا مبدأ الديمقراطية والتعددية وسيادة القانون ما بين بلدان أمريكا اللاتينية التي حكمها العسكر فيما مضى وبلدان أوروبا الشرقية الخاضعة للحكم الشيوعي وبلدان آسيا وأفريقيا التي تحكمها ضروب مختلفة من الديكتاتورية.

والغاية من برنامج كوبا الذي ترعاه منظمة دار الحرية تمكين الناس الذين شاركوا في عمليات التحول هذه من تبادل خبراتهم مع مواطنين كوبيين أفراد. وهؤلاء الزوار، كأفراد لديهم خبرة في عمليات الانتقال السياسية التي حدثت دون اللجوء إلى العنف أو القيام بثورات عارمة، لديهم نظرات ثاقبة هامة بالنسبة لعملية التغيير عندما تحل النظم الديمقراطية محل الديكتاتوريات. وهؤلاء الزوار لا يشجعون على استخدام العنف أو القيام بعمليات سرية أو اتباع طرق مباشرة أو غير مباشرة لتأجيج ثورة شعبية. بل هم يسافرون لإجراء اتصالات شخصية عادية مع مواطنين كوبيين عاديين.

وليس مشروع الديمقراطية في كوبا سوى واحد من طائفة واسعة من المشاريع التي ترعاها منظمة دار الحرية في بلدان تتوزع على جميع أرجاء العالم. ولمنظمة دار الحرية تاريخ طويل في تشجيع الديمقراطية والحرية السياسية في المجتمعات المغلقة أو في المجتمعات التي هي في مرحلة الانتقال من الحكم الاستبدادي إلى شكل ما من أشكال الحكم الديمقراطي، بدءا من شيلي إلى بولندا إلى جنوب أفريقيا إلى الاتحاد الروسي.

منظمة دار الحرية في المجتمعات المغلقة

وتختلف البلدان التي ترعى فيها مشاريع ديمقراطية اختلافا كبيرا من حيث نظمها السياسية ومقدار انفتاحها ومواقفها حيال الديمقراطية. ولاختلاف هذه المواقف حيال الديمقراطية والانفتاح دور حاسم في الكيفية التي نرتبط بها بحكومة معينة. ففي البلدان التي أخذت على عاتقها التحول إلى الديمقراطية، تعمل منظمة دار الحرية بصورة مفتوحة

وتعاونية مع الحكومة من أجل بلوغ هدف تعزيز المجتمع المدني وتوطيد المؤسسات الديمقراطية الجديدة.

وكثيرا ما نقوم في هذه البلدان بتنظيم برامج للتبادل تمكن الموظفين الحكوميين وممثلي المجتمع المدني والصحفيين وغيرهم من زيارة الولايات المتحدة والعمل بصورة مباشرة مع الأمريكيين الذين يمارسون نفس المهنة. كما أننا نوظف مهنيين أمريكيين يلتزمون بالعمل كمتطوعين في الديمقراطيات الجديدة والمجتمعات الانتقالية من أجل تسخير خبرتهم الخاصة في سبيل تشييد مؤسسات حرة ناشئة. وننفذ هذه البرامج بصورة منفتحة وشفافة تماما، ونحظى بدورنا بموافقة الحكومة كما نحظى، أحيانا، بدعم تقدمه الحكومة بحماس.

ونقوم أيضا بعملنا بشكل منفتح وشفاف تماما في المجتمعات التي لا تزال في مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية. وفي هذه المجتمعات، تدعم الحكومات أحيانا المشاريع التي نرعاها وتتخذ أحيانا أخرى موقفا أقل حماسا إزاء عملنا. غير أن العلاقة التي بيننا علاقة انفتاح وصراحة بين الجانبين، ومنظمة دار الحرية قادرة على الاضطلاع بمهمتها دون أي مضايقة من الموظفين الحكوميين.

وتقوم منظمة دار الحرية أحيانا بتنفيذ مشاريع في المجتمعات المغلقة. فعلى سبيل المثال، وأثناء الفترة التي كانت فيها النظم الشيوعية تحكم في جميع أرجاء أوروبا الشرقية والمناطق الواقعة بين أوروبا وآسيا، دعمت منظمة دار الحرية مناصري الديمقراطية في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبولندا وهنغاريا وبلدان أخرى حيث كان يعتبر الانشقاق السياسي جريمة ضد الدولة. كما أننا بقينا على اتصال بالمدافعين عن التغيير السياسي في جنوب أفريقيا. وكان دورنا في هذه البلدان هو توفير الدعم المعنوي للأفراد الذين كثيرا ما كانوا يحسون بالاضطهاد والعزلة. وقمنا أيضا برعاية مشروع يرمي إلى توفير الكتب التي تتضمن مواضيع الديمقراطية والحرية للسكان الذين يعيشون في مجتمعات مغلقة. ولم تشجع منظمة دار الحرية بأي حال من الأحوال على الإطاحة بالحكومات أو إنشاء منظمات أو القيام بأي أنشطة يمكن ألا تعد أنشطة عادية في مجتمع منفتح. وعلاوة على ذلك، كان المدافعون عن الديمقراطية الذين عملنا معهم في جميع الحالات أناسا ملتزمين بالتحول السلمي من النظم الديكتاتورية أو الاستبدادية إلى الديمقراطية. وكان عملنا في المجتمعات المغلقة، ولا يزال، يسترشد بتشبثنا بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخصوصا ضماناته للاتصالات المفتوحة بين شعوب مختلف المجتمعات والثقافات.

وتفضل منظمة دار الحرية أن تنفذ مشروعها للديمقراطية في كوبا على النحو التعاوني الذي يسترشد به عملنا في مجتمعات أخرى، وإننا نرحب بالحوار مع حكومة كوبا ومواطنيها. وحجر الزاوية لبرنامج كوبا هذا هو الاعتقاد بأن الاتصال والحوار بين المواطنين الكوبيين العاديين والمواطنين الذين لهم عقلية ديمقراطية من بلدان أخرى سيشكلان مساهمة هامة في إرساء السلام والتفاهم الدولي، وسيعجلان بالإدماج الكامل لكوبا في المجتمع العالمي.

وتتهم حكومة كوبا، في عروضها المقدمة إلى اللجنة المعنية بالمنظمات غير الحكومية وفي المنشورات الدعائية، مرارا وتكرارا منظمة دار الحرية بالتعاون مع وكالات الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة بهدف تأجيج ثورة في كوبا بوسائل سرية. ولذلك فقد صدر منشور مؤخرا عن الوفد الكوبي في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف بعنوان: ''دار الحرية: منظمة حكومية في خدمة وكالة الاستخبارات المركزية''. إن التهم الموجهة من منظمة دار الحرية بالتعاون مع وكالات الاستخبارات تهم عارية من الصحة تماما. وليس لوكالة الاستخبارات المركزية بحال من

الأحوال أي دخل في أي جانب من جوانب برنامج الديمقراطية في كوبا الذي تديره منظمة دار الحرية.

وأول مصدر لتمويل برنامج الديمقراطية في كوبا هو وكالة التنمية الدولية التابعة لحكومة الولايات المتحدة، غير أن منظمة دار الحرية هي وحدها المسؤولة عن أهداف المشروع وتخطيطه وعن إدارته. ومشروع كوبا هذا ليس مشروعا ''سريا''، فقد أعلن عنه في بادئ الأمر الرئيس بيل كلينتون خلال اجتماع نظم برعاية منظمة دار الحرية في عام ١٩٩٥. وفي إعلان رئيس للولايات المتحدة عن هذا المشروع بصورة علنية ومناقشته فيما بعد في وسائل الإعلام بالولايات المتحدة، دليل واضح على أنه ليس عملا تآمريا وخفيا وتخريبيا يديره الجواسيس حسب ما زعم.

المعايير

يتمتع مشاركو منظمة دار الحرية في برنامج الديمقراطية في كوبا بكفاءات عالية وهم مهنيون مشهود لهم بالخبرة في ميادين مختلفة. ويتحلون جميعهم بنظرة حصيفة إلى عملية التغيير السياسي، وهم متشبثون بشدة بفكرة الديمقراطية وبالتغيير السياسي السلمي الذي يتم وفق إرادة الشعب. ويشتركون في هذا المشروع كمتطوعين تحذوهم رغبة المساهمة بصورة إيجابية في مستقبل كوبا. ونود أن نشير إلى أن معظم المشاركين ينتمون لبلدان تربطها بكوبا علاقات دبلوماسية عادية. كما لا يتلقى هؤلاء المشاركون في برنامج منظمة دار الحرية هذا أي إحاطات من وكالات الاستخبارات التابعة للولايات المتحدة أو من أي كيانات حكومية. فهم يحلّون بكوبا ولديهم من المعلومات عموما ما كانوا قد حصلوا عليها في بلدانهم، ولديهم أيضا أفكارهم الخاصة بشأن الواقع الكوبي.

ومن السهل التعرف على المواطنين الكوبيين، الذين زارهم مشاركو منظمة دار الحرية، عن طريق مختلف المواقع على شبكة الإنترنت، ومن التقارير الإخبارية الواردة من كوبا، ومن مصادر أخرى عديدة. هذا و لم تسع منظمة دار الحرية أبدا إلى إنشاء منظمات أو خلايا. كما أن منظمة دار الحرية لم تحاول استخدام أفراد للقيام بنشاط معارض أو تدريبهم عليه. بل الغرض من جهود منظمة دار الحرية هو مساعدة الأفراد والمنظمات الشعبية العاملين في كوبا، والذين تعلم الحكومة الكوبية بوجودهم وهويتهم. ولا تسعى منظمة دار الحرية إلى إبلاغ هذه الجماعات بما ينبغي لها أن تعمله أو بطريقة عمله.

ولا يشجع المشاركون في أي مشروع من مشاريع منظمة دار الحرية، بما فيها مشروع كوبا، بأي حال من الأحوال على العنف أو القيام بأنشطة علنية أو سرية ضد الدولة، أو على الإطاحة بالحكومة من خلال وسائل غير ديمقراطية. والشيء نفسه ينطبق على أولئك الذين يختارون للعمل في وفد منظمة دار الحرية في المؤتمر السنوي للجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في جنيف. ويختار المندوبون في مؤتمر جنيف على أساس تشبثهم بمبادئ الديمقراطية والتغيير السلمي، فضلا عن معرفتهم المباشرة بأوضاع حقوق الإنسان الحالية في كوبا ودعمهم للتغيير الديمقراطي في كوبا. والحقيقية أن جهودنا ذات الصلة بكوبا تنصب فقط على التدفق الحر للمعلومات والحقوق المضمونة دوليا. إن جوهر برنامج منظمة دار الحرية هو الحوار والمناقشة وتبادل الأفكار. وفي معظم المجتمعات، يحظى هذا الحوار الإنساني بالحماية بموجب الدساتير أو القوانين وليس من شأنه بأي حال من الأحوال أن يكون مسوغا لاهتمام أجهزة أمن الدولة. وإنه لمن دواعي القلق بالنسبة لنا أن عددا قليلا من الدول يسعى إلى تجريم هذه الاتصالات الشخصية العادية.

استنتاج

وخلاصة القول أن مشروع الديمقراطية في كوبا التابع لمنظمة دار الحرية أعد وينفذ مسترشدا بروح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتتمثل أهدافه في تشجيع الحوار بين شعوب مختلف الأنظمة والثقافات في سبيل تحقيق الأهداف المتمثلة في الديمقراطية وحرية تدفق المعلومات والتحول السلمي. والمشاركون فيه أفراد أبانوا عن التزامهم بالتحول السلمي عن طريق المشاركة في الحركات الديمقراطية غير العنيفة الموفقة في مجتمعاتها والتي قدمت مساهمات هامة في بناء الديمقراطية والانفتاح وسيادة القانون في نظم ديمقراطية حديثة العهد. إن منظمة دار الحرية تود صادقة أن يجري برنامج الديمقراطية في كوبا اتصالات على جميع المستويات – وهو شعار مشاريع لنا في مجتمعات أخرى – وتعرب عن أسفها لأن سياسات الحكومة الكوبية تجعل ذلك أمرا مستحيلا.